في كلمة بلادنا امام المؤتمر الـ٢٧ للاتحاد البرلماني الافريقي:

رئيس مجلس الشورى: لابد من تعزيز التنسيق بين الدول العربية والافريقية لخدمة المصالح المشتركة

مخاطر ظاهرة الارهاب تقتضي تفعيل التعاون الدولي لمواجهة هذه الآفة

■ ،، الجزائر/ سبأ/..

وصف الأخ عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الشورى رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والوطن العربي العلاقات اليمنية الجزائرية بانها متميزة وتشهد على الدوام تطورا مضطردا وتستند على قاعدة صلبة من الحرص المشترك على ضرورة تعزيز هذه العلاقة وتقوية اواصر التعاون بين البلدين في مختلف المجالات.. مؤكدا حرص اليمن بزعامة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على العمل لكل ما من شأنه خدمة مصالح شعوب وبلدان العالم العربي والقارة الافريقية والسعي الدائم لتطوير اواصر العلاقات الأخوية ومضاعفة التعاون فيما بينها في كافة المجالات.

جاء ذلك في الكلمة التي القاها مساء امس الأول امام المؤتمر الـ ٢٧ للاتحاد البرلماني الافريقي والذي ينعقد في العاصمة الجزائر خلال الفترة من ٢٩ نوفمبر وحتى الاول من ديسمبر.. وقال: إنني اعبر عن تقدير الجمهورية اليمنية للجزائر رئيسا وبرلمانا وحكومة وشعبا على ما يبديه من حرص على توطيد عرى العلاقات والتعاون سواء على الصعيد الثنائي اوالاقليمي او الدولي.. معبرا عن التهنئة للشعب الجزائري بمناسبة الذكرى الخمسين لثورة الجزائر المباركة ثورة المليون شهيد.

ونوه الأخ عبدالعزيز عبدالغني بما يشهده البلدان اليمن والجزائر في هذه المرحلة من تاريخ العلاقات اليمنية الجزائرية من توافق يستند إلى العلاقات المتميزة التي تجمع بين القيادتين السياسيتين للبلدين الشقيقين ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح وفخامة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة وهو ما انعكس على هذه العلاقة وميزها بالتطور وأرسى أسساً جديدة للتعاون بين البلدين.. وأشاد بالمواضيع التي يتطرق لها المؤتمر الـ ٢٧ للاتحاد البرلماني الافريقي.. وقال: ان لقاءكم يتميز بأنه يتطرق إلى مواضيع لطالما حظيت باهتمام وشكلت في مجملها المبدأ الذي قامت عليه رابطتنا.. مشيرا إلى ان قضايا ترقية الحكم الرشيد وزيادة تمثيل المرأة في هيئات اتخاذ القرار وترقية تجارة دولية عادلة تمثل اليوم اولوية ملحة في توجه دولنا نحو الاهتمام بالتعاون الاقتصادى وزيادة حجم التبادل التجاري فيما بينها واهتمامها كذلك بالقدرات الذاتية للمجتمع وتفعيل قوى المجتمع للاسهام بصورة أعمق في بناء الاوطان واشاعة مناخ الثقة المتبادلة بين الحكومات والشعوب.

وأكد الأخ عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الشورى رئيس مجلس رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى استعداد الرابطة للتعاون والاسهام والتنسيق الكامل مع الاتحاد البرلماني الافريقي في جميع المواضيع والقضايا التي تهم دول وشعوب وبرلمانات الرابطة والاتحاد واستعرض الجهود التي تبذلها اليمن من أجل تقوية اواصر التعاون بين البلدان العربية والافريقية والاسلامية والدولية وقال: إن الجمهورية اليمنية لا تألو جهدا من خلال قيادتها السياسية بزعامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للعمل لكل ما من شأنه خدمة مصالح شعوب وبلدان العالم العربي والقارة الافريقية والعالم الاسلامي والدولي.

واضاف: ان اليمن تسعى دائما لتطوير اواصر العلاقات الأخوية ومضاعفة التعاون في كافة المجالات والعمل على ارساء أسس ومرتكزات التعاون الشامل خدمة للمصالح المشتركة وتعزيز مناخ الاستقرار والسلام فيما بين دولنا ورفض ومحاربة كل اشكال التطرف والارهاب والدعوة إلى تعميق ثقافة التسامح والحوار من خلال توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار وتبني النهج الديمقراطي والتعددية السياسية والحزبية واحترام حقوق الانسان وزيادة اسهام المرأة في صنع القرار.. مذكرا بالمؤتمرات التي استضافتها بلادنا في هذا السياق وفي مقدمتها المؤتمر الاول للديمقراطيات الناشئة الذي عقد في صنعاء عام١٩٩٩م ومؤتمر الديمقراطية وحقوق الانسان ومحكمة الجنايات الدولية الذي عقد مطلع هذا العام والذي حضر أعماله اكثر من خمسين دولة بالاضافة إلى عدد من المنظمات الدولية والاقليمية ومن بينها الاتحاد البرلماني الأفريقي حيث صدرت عن هذا المؤتمر وثيقة اعلان صنعاء التاريخي الذي تضمن هذه المبادئ الأساسية.

وعبر الأخ رئيس مجلس الشورى رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي في سياق كلمته عن تقديره للجهود التي تبذل في إطار الاتحاد البرلماني الافريقي ومن خلال المنظمات الاقليمية في افريقيا من أجل احتواء المشاكل التي تشهدها بعض المناطق في القارة الافريقية.. وقال: ان جهدا كهذا ينطوي على النجاح المستقبلي لانه يستند اكثر من اي وقت مضى على الارادة الافريقية ويتبع قواعد مثالية لحل المنازعات واحتواء بؤر التوتر.

وأشار إلى المخاطر التي تنطوي عليها ظاهرة الارهاب ونوه بالجهود التي بذلتها وتبذلها بلادنا للقضاء على هذه الآفة مشددا على أهمية التعاون الدولي لاستئصالها وضرورة التفريق بين الارهاب والنضال المشروع للتحرر من الاحتلال الخارجي.

ودعا إلى ضرورة مساعدة الأخوة في العراق الذي يعاني من أعمال العنف المستمر لاجراء انتخابات حرة تمثل كافة فئات الشعب العراقي وانهاء الاحتلال الاجنبي كما دعا إلى العمل من أجل انهاء أعمال القتل والتنكيل اليومي الذي يمارسه الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وتمكينه من اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس إلى جانب وجوب انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية في سوريا ولبنان.

إيران تعتبر القرار الأوروبي انتصاراً لها وواشنطن تتريث في الاستعانة بمجلس الأمن

■ عواصم/ وكالات الأنباء/

اعربت إيران عن ارتياحها لقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية واعتبرته انتصارا كبيرا لها في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وأكدت في الوقت نفسه عدم تخليها للأبد عن عمليات التخصيب لليورانيوم الذي تعهدت بتجميده لفترة قصيرة.

لكن واشنطن بدت تشككها من نوايا إيران ولم تستبعد رفع ملفها النووي إلى مجلس الأمن ما لم تنفذ تعهداتها وفي أول تصريحات عقب قرار الوكالة قال مسؤول الملف النووي الإيراني حسن روحاني أن بلاده حققت نصرا كبيرا في مواجهة واشنطن التي استشاطت ممثلتها بالوكالة غيضا بعد اعتماد قرار مؤيد لإيران وأوضح روحان اعتماد القرار اثباتا بقدرة إيران على عزل الولايات المتحدة داخل الهيئة.

كما اكد حسن روحاني غداة اعتماد الوكالة الدولية للطاقة الذرية القرار أن إيران ستستأنف على المدى الطويل عمليات تخصيب اليورانيوم ولن تتخلى عنها ابدا.

واضاف روحاني أمام الصحافيين خلافا لما يدعى الأمريكيون فإن جمهورية إيران الإسلامية لم تتخل عن دورة إنتاج الوقود النووي الذي يشمل التخصيب ولن تتخلى عن ذلك أبدا وستطبقه.

وأوضح روحاني أن قرار التعليق لا يعتبر ساريا إلا خلال فترة المفاوضات التي قال أنها يجب إلا تستغرق أشهرا أو سنوات.

وتابع المسؤول الإيراني أن هذه الفترة يجب أن تكون معقولة والا تطول ويجب ألا نشعر خلال المفاوضات أن الغرض و كسب الوقت محذرا من أنه إذا وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود والم تعد تتقدم فإن التعليق سيتوقف.

وفي رد فعل من واشنطن على القرار أعلنت رئيسة الوفد الأمريكي لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا أن الولايات المتحدة لا تستبعد اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي بشأن إيران.

وقد أدلت المسؤولة الأمريكية جاكي ساندرز بهذا التصريح أمس أثناء مناقشة بعد أن اعتمدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالاجماع قرارا أوروبيا يصادق على تجميد إيران لجميع انشطتها في عملية تخصيب اليورانيوم.

وقالت ساندرز أن الولايات المتحدة تحتفظ لنفسها بجميع الخيارات فيما يتعلق بقيام مجلس الأمن الدولي بدراسة برنامج التسلح النووي الإيراني.

وكانت الوكالة قد تبنت أمس الأول بالإجماع قرارا اوروبيا حول تجميد إيران جميع انشطتها لتخصيب اليورانيوم.

واوضح المتحدث باسم الوكالة مارك غفوز ديكي أن القرار اعتمد باجماع الدول (الخمس والثلاثين) في مجلس الحكام في اجتماعهم بمقر المنظمة فيينا وقرار التسوية لا ينص على إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي مما يعني بالتالي أن لا تهديدات بفرض عقوبات دولية على طهران.

وما جعل اعتماد هذا القرار ممكنا هو عدول إيران في رسالة الأحد عن طلب استثناء ٢٠ جهازا للطرد المركزي من عملية تجميد تخصيب اليورانيوم.

وسمحت إيران بموجب هذه الرسالة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالمراقبة وتعهدت بعدم إجراء أي اختبار في هذه الأجهزة.

واعلن محمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن الوكالة تحققت من أن إيران علقت كافة عمليات تخصيب اليورانيوم بعد موافقتها على أن يشمل التعليق ٢٠ جهازا للطرد المركزي كانت موضع جدل بسبب إمكانية استخدامها لانتاج أسلحة ذرية.

وقال البرادعي لقد تحققنا من أجهزة الطرد المركزي العشرين هذه وهي تحت نظام المراقبة في المنظمة التابعة للأمم المتحدة.

ودعا البرادعي إيران إلى إظهار الحد الاقصى من الشفافية وخصوصا في ما يتعلق باعمال التفتيش مذكرا بان ثقة المجتمع الدولي خدعت في الماضي بفعل الأنشطة النووية الإيرانية السرية.

وتستخدم هذه الأجهزة في تخصيب اليورانيوم الذي يمكن عندئذ استخدامه وبحسب درجات التخصيب لأغراض سلمية وانما أيضا عسكرية.

وقد وضعت أجهزة الطرد المركزي الأخرى وتعد بالمائات تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الأيام الأخيرة بعد إعلان طهران في ٢٢ نوفمبر تجميد التخصيب وجاء هذا القرار اثر اتفاق في باريس في السابع من نوفمبر الماضي يقضي باقامة تعاون كبير في وقت لاحق مع ألمانيا وفرنسا وبريطانيا.

وقرار التسوية هذا الذي قدمه الألمان والبريطانيون والفرنسيون حظي بدعم واشنطن وإنما بتحفظ ولا ينص على إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي.

كما كانت ترغب الولايات المتحدة مما يعني بالتالي أن لا تهديد بفرض عقوبات دولية على طهران.

مليون لبناني يتظاهرون دعماً لسوريا

بيروت/رويترز/..

تظاهر آلاف اللبنانيين أمس دعماً للوجود السوري في لبنان وفي وجه قرار صدر عن الأمم المتحدة يطالب دمشق بسحب قواتها من لبنان.

وأغلقت الشوارع الرئيسية في العاصمة بيروت في حين وصل متظاهرون عبر آلاف الحافلات من كل المناطق اللبنانية لاسيما من الشمال للمشاركة في التظاهرة التي أطلق عليها «تظاهرة المليون».

ورفعت صور رئيس الجمهورية اللبنانية أميل لحود والرئيس السوري بشار الأسد في معظم الشوارع ، كما أغلقت عدة مدارس أبوابها واقفلت المحال التجارية وواكبت القوى الأمنية التظاهرة.

وكان بضع مئات من الطلاب من الأغلبية المسيحية قد تظاهروا في وقت سابق من هذا الشهر للمطالبة بخروج القوات السورية التي يبلغ عددها حوالي ١٤ ألف جندي في لبنان.

فيما أكد نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم أن القرار ١٥٥٩ والذي يطالب بخروج القوات السورية من لبنان هو تدخل في الشؤون اللبنانية وأن بلاده ترفض هذا القرار.

ورفع المتظاهرون صوراً للأسد وللحود وكتب تحتها «معاً إلى الأبد» في حين رفعت مئات اللافتات المؤيدة لسوريا منها «بيروت إلى الأبد مع بشار الأسد» و«شعب واحد في دولتين».

مصر تطلب من اسرائيل الاستجابة للعرض السوري بدون شروط مسبقة

■ .. شرم الشيخ/مصر/ا ف ب/

اكد المتحدث باسم الرئاسة المصرية ماجد عبدالفتاح امس عقب القمة المصرية السورية التي التأمت في شرم الشيخ ان الوفد المصري الذي سيزور اسرائيل اليوم الاربعاء سيطلب من حكومة شارون ان تستجيب بدون شروط مسبقة للعرض السوري باستئناف المفاوضات.

واكد عبدالفتاح للصحافيين في شرم الشيخ عقب محادثات استغرقت قرابة ساعتين بين الرئيسين السوري بشار الاسد والمصري حسني مبارك ان القاهرة لن تقوم بوساطة بين سوريا واسرائيل ولكن الوفد المصري الذي سيتوجه اليوم الى اسرائيل سيتطرق خلال محادثاته هناك ضمن قضايا اخرى الى المفاوضات على المسار السوري.

واضاف لم يطلب الرئيس بشار من مصر القيام بدور محدد ولكن المفاوضات بين اسرائيل وسوريا واردة في خريطة الطريق وهناك استعداد سوري الآن لبدء هذه المفاوضات بدون شروط مسبقة ومصر ترى ضرورة ان تستجيب اسرائيل لذلك وبدون شروط مسبقة ايضا.

وقال المتحدث باسم الرئاسة المصرية ايضا ان سوريا لم تعد متمسكة بوديعة رابين ولابما تم الاتفاق عليه في المفاوضات السابقة مطالبا اسرائيل بان تحذو حذوها.

الاتحاد الأوروبي يؤكد استعداده للتفاوض مع تركيا بشروط وبدون ضمانات

■ بروكسل/ وكالات/

أفاد مشروع النص الختامي لقمة بروكسل التي ستبت في مسالة بدء مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي منتصف الشهر المقبل أن الاتحاد لن يسمح ببدء هذه المحادثات إلا بشروط صارمة وبدون ضمانات لانضمام أنقرة في النهاية.

وقبل أسبوعين ونصف الأسبوع من اجتماع قادة الدول الخمس والعشرين الأعضاء في الاتحاد يقضي النص الذي سلمته الرئاسة الهولندية للاتحاد الأوروبي إلى شركائها الاثنين بامكانية وقف المحادثات في حال أي مخالفة من جانب تركيا.

وتترك الوثيقة التي حصلت وكالة فرانس برس على نسخة منها مسالة موعد بدء المفاوضات معلقة ولا تتضمن اي بدائل في حال فشلها.

وينص اتفاقا تم التوصل إليه في نهاية ٢٠٠٢م في كوبنهاجن على أن الموافقة على بدء مفاوضات انضمام تركيا ستقود إلى بدء هذه المحادثات فورا لكن فرنسا عبرت في الأشهر الأخيرة عن تحفظات خوفا من أن تعرقل هذه المسالة المصادقة على الدستور الأوروبي.

ويدافع المعارضون لانضمام تركيا مثل اليمين المحافظ في ألمانيا عن فكرة تنص على عرض شراكة مميزة على أنقرة.

وأشار مشروع النص الذي عرضته الرئاسة الهولندية للاتحاد إلى أن الاتحاد الأوروبي يرحب بالتقدم الحاسم الذي أنجزته تركيا في عملية الإصلاح... ويؤكد مجددا تصميمه على السماح لها بالانضمام إلى أسرة القيم الأوروبية وهو على ثقة بانها ستواصل عملية الإصلاح لهذه الغاية.

إلا أن الوثيقة تؤكد أيضا أن مفاوضات مقبلة يمكن أن تجرى في إطار عملية مفتوحة لا يمكن ضمان نتيجتها مسبقا.

وتضيف أنه في حال انتهاك تركيا لمبادئ الاتحاد الأساسية فإن المفوضية قد تقوم بنفسها أو بطلب من ثلث الدول الأعضاء على الأقل بإصدار توصية بتعليق عملية المفاوضات وستقترح شروطا لاستئنافها.

وستبت أغلبية مؤهلة من الدول الأعضاء في تعليق المفاوضات عندئذ.

وقال دبلوماسيون أن الاقتراح الهولندي سيناقش للمرة الأولى الأربعاء في بروكسل بين سفراء دول الاتحاد الأوروبي وأكد أحد هؤلاء السفراء إذا كان هناك نص فإن المهم هو صيغته النهائية.. ولن يكون هناك أي نص جاهز قبل ١٧ ديسمبر.

وقد أكدت تركيا حساسية الملف الثلاثاء برفضها مسبقا أي شرط ضمني يمكن أن يضعه الهولنديون.

وصرح وزير الخارجية التركي عبد الله جول أن تركيا لا تعتزم الاعتراف بقبرص إلا بعد أن تعطي الدول الخمس والعشرون الأعضاء في الاتحاد الأوروبي موافقتها لبدء مفاوضات الانضمام.

وفي المرحلة الحالية يشبه مشروع قرار قمة بروكسل إلى حد كبير التوصية التي أصدرتها المفوضية في السادس من أكتوبر.

وتكرر الوثيقة فكرة أن انضمام تركيا لا يمكن أن تتم قبل ٢٠١٤م ووضع بنود حماية دائمة لتجنب هجرة كثيفة للعمال الأتراك إلى دول الاتحاد.

وكما تنص على احتمال قطع المفاوضات.

ولتجنب أي اتهام باتباع سياسة الكيل بمكيالين تنطبق هذه الفقرة على كرواتيا التي تنتظر أيضا فتح مفاوضات معها وعلى كل عملية التوسيع مع دخول بلغاريا ورومانيا المقرر في ٢٠٠٧م.

استراليا تشدد قوانين المراقبة لمكافحة الارهاب

■ ..كانبيرا / وكالات/

تتيح قوانين جديدة اقرها البرلمان الاسترالي امس الثلاثاء لوكالات المخابرات والشرطة الاسترالية التنصت على الهواتف وقراءة رسائل الكترونية ورسائل التليفونات المحمولة للمشتبه في صلتهم بالارهاب. ويتيح القانون الجديد للسلطات الاطلاع بسهولة أكبر على الرسائل المخزنة مثل البريد الالكتروني والرسائل الصوتية والمكتوبة دون حاجة لتصريح خاص بينما جرى التوسع في الجرائم والمخالفات التي يمكن الحصول على تصريح باستخدام اجهزة مراقبة بشأنها.

وقال المدعي العام فيليب رودوك حين عرض مشروع القانون على البرلمان في وقت سابق من الشهر نوفمبر ان هذا القانون يعني ان تظل اجهزة تطبيق القانون والمخابرات مجهزة بالادوات اللازمة لملاحقة اشخاص متورطين في تخطيط اعمال ارهابية او تنفيذها ومحاكمتهم.

وشددت الحكومة المحافظة في استراليا بشكل متواصل قوانين مكافحة الارهاب منذ هجمات ١١ من سبتمبر عام ٢٠٠١ على الولايات المتحدة.

واعيد انتخاب المحافظين لفترة رابعة على التوالي في التاسع من اكتوبر الماضي. ولم تتعرض استراليا لهجوم ارهابي خطير على اراضيها غير ان ٨٨ استراليا قتلوا في هجمات على نوادٍ ليلية بجزيرة بالي باندونيسيا في ١٢ اكتوبر عام ٢٠٠٢ مما أسفر عن سقوط ٢٠٢ قتيل.

واستراليا حليف للولايات المتحدة وشاركت بقوات في حرب العراق وقد استهدفت مرة اخرى في هجوم انتحاري بسيارة ملغومة خارج سفارتها في العاصمة الاندونيسية جاكرتا مما اسفر عن مصرع تسعة اندونيسيين في التاسع من سبتمبر .

عنان يشكل لجنة مستقلة للتحقيق في فضيحة النفط مقابل الغذاء بالعراق

■ نيويورك/ الأمم المتحدة/ أ ف ب/

وجد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان نفسه في وضع غير مريح أثر الكشف عن معلومات جديدة بشأن نشاطات نجله في حين أوردت بعض وسائل الإعلام الأمريكية دعوات إلى استقالته.

وأعرب عنان عن بعض الارتباك أمام معلومات أفادت أن نجله كوجو حصل على مكافآت خلال سنوات طويلة من شركة كان يعمل سابقا فيها وكانت تشارك في برنامج النفط مقابل الغذاء للأمم المتحدة في العراق.

وهذا البرنامج موضع فضيحة فساد كبيرة وتحقيقات كثيرة تجرى أحدها لجنة مستقلة شكلها عنان بقيادة بول فولكر رئيس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي سابقا.

وأقر فريد أيكهادر الناطق باسم عنان الجمعة الماضية أثر نشر مقال صحافي أن كوجو عنان استمر في تلقي الأموال حتى فبراير ٢٠٠٤م من قبل الشركة السويسرية كوتيكنا التي غادر صفوفها العام ١٩٩٨م.

والابقاء على أجر شهري لكوجو عنان بعد مغادرته كوتيكنا كان معروفا لكن كان يفترض أن يتوقف نهاية العام ١٩٩٩م وليس في فبراير الماضي أي بعد الكشف عن الفضيحة في صحيفة تصدر في بغداد.

ولدى عودته الاثنين إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك بعد غياب استمر أكثر من أسبوع تلقى عنان سيلا من الأسئلة حول فضيحة برنامج النفط مقابل الغذاء.

وقال بشأن المعلومات حول نجله بطبيعة الحال لقد خاب ظني وفوجئت كثيرا.

لكنه شدد على أن نجله مسؤول وحده عن تصرفاته وقال أنه راشد ولا ادخل في نشاطاته ولا يتدخل هو في نشاطاتي.

وجدد عنان التأكيد أنه لا يشارك في منح العقود في الأمم المتحدة داعيا الجميع إلى التحلي بالصبر حتى ينجز فولكر عمله.

وفي افتتاحيتين نشرتهما الاثنين صحيفتا نيويورك تايمز ووول ستريت جورنال حمل كاتب الافتتاحيات وليام سافاير ورئيس تحرير موقع على الانترنت معروف بعنف على عنان واعتبرا أن الوقت حان ليقدم استقالته.

من جهته امتنع السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة جون دانفورث عن التعبير عن ثقته بعنان الذي يقيم علاقات سيئة مع الإدارة الأمريكية منذ شن الحرب على العراق من دون موافقة الأمم المتحدة.

وقال دانفورث ردا على صحافي سأله ما إذا كانت واشنطن لا تزال تثق بعنان لا أظن أن حكومة الولايات المتحدة ستسارع إلى إصدار حكم قبل جلاء كل الوقائع.

ومضى يقول أن الاتهامات بشأن برنامج النفط في مقابل الغذاء خطرة جدا وفي حال تبينت صحتها فإنها ستؤثر على نزاهة الأمم المتحدة.

وتمنى أن تسلم لجنة فولكر الوثائق التي بحوزتها إلى لجان الكونغرس الأمريكي التي تحقق أيضا حول برنامج النفط مقابل الغذاء ورفض فولكر حتى الآن عدة طلبات بهذا الشأن تقدمت بها لجان من الكونغرس.

وكان برنامج النفط مقابل الغذاء الذي طبق من ديسمبر ١٩٩٦ إلى نوفمبر ٢٠٠٣م يهدف إلى التخفيف من تأثير العقوبات الدولية على الشعب العراقي وسمح هذا البرنامج للعراق ببيع كميات محددة من النفط لتمويل شراء أغذية وأدوية.

لكنه أفضى إلى أكبر فضيحة في مجال المساعدات الإنسانية في تاريخ الأمم المتحدة عندما نشرت صحيفة في بغداد في يناير الماضي لائحة باسم أشخاص أو شركات حكومية استفادت على ما يبدو من هذا البرنامج.

وكانت كوتيكنا وهي شركة خدمات متعاقدة بين ١٩٩٩ و٢٠٠٣م مع الأمم المتحدة للتدقيق في السلع التي تدخل إلى العراق بموجب هذا البرنامج.